

هدم بناء الباني برد الشيخ الألباني على الشيخ الألباني

كتبه :

كثير الذنوب والمساوي

ابن حرجو الجاوي

غفر الله تعالى له ولوالديه ولأجداده وللمسلمين



هدم بناء الباني برد الشيخ الألباني على الشيخ الألباني (١)

=====

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن
والاه أما بعد :

فاعلم أن الحصول على درجة المحدث ليس بميسر، ومجرد ادعائه
ليس بمقبول ومبرر. وأنا الآن لو أردنا تطبيق كلام العلماء المتقدمين في فهم
معنى "المحدث" لما تجرأ أحد في هذا العصر على ادعاء بلوغ هذه الدرجة
بمجرد تتبع كتب الحديث وعلمه وتخريجاته.

فقد قال الحافظ جلال الدين السيوطي : "وقد كان السلف
يطلقون المحدث والحافظ بمعنى، كما روى أبو سعد السمعاني بسنده إلى أبي
زرعة الرازي: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يقول: من لم يكتب عشرين ألف
حديث إملاء لم يعد صاحب حديث. وفي الكامل لابن عدي من جهة
النفي، قال: سمعت هشيمًا يقول: من لم يحفظ الحديث فليس هو من
أصحاب الحديث. والحق أن الحافظ أخص، وقال التاج السبكي في كتابه
معيد النعم: من الناس فرقة ادعت الحديث فكان قصارى أمرها النظر في
مشارك الأنوار للصاغاني. فإن ترفعت [ارتقت] إلى مصابيح البغوي،
وظنت أنها بهذا القدر تصل إلى درجة المحدثين، وما ذلك إلا بجهلها
بالحديث، فلو حفظ من ذكرناه هذين الكتابين عن ظهر قلب وضم إليهما
من المتون مثليهما لم يكن محدثًا، ولا يصير بذلك محدثًا حتى يلج الجمل في

سم الخياط، فإن رامت بلوغ الغاية في الحديث على زعمها اشتغلت بجامع الأصول لابن الأثير، فإن ضمت إليه " علوم الحديث " لابن الصلاح أو مختصره المسمى " بالتقريب والتيسير للنووي " ونحو ذلك، وحينئذ ينادى من انتهى إلى هذا المقام: بمحدث المحدثين وبخاري العصر، وما ناسب هذه الألفاظ الكاذبة، فإن من ذكرناه لا يعد محدثاً بهذا القدر، وإنما المحدث من عرف الأسانيد والعلل، وأسماء الرجال والعالي والنازل، وحفظ مع ذلك جملة مستكترة من المتون، وسمع الكتب الستة، ومسند أحمد بن حنبل، وسنن البيهقي، ومعجم الطبراني، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية. هذا أقل درجاته، فإذا سمع ما ذكرناه وكتب الطباقي ودار على الشيوخ وتكلم في العلل والوفيات والمسانيد كان في أول درجات المحدثين، ثم يزيد الله من يشاء ما يشاء". (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : ٣٥/١)

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي : "وقال علي بن المديني: سمعت يحيى يقول: كان ابن أبي ليلى سيئ الحفظ وقال أحمد: هو مضطرب الحديث جدا سيئ الحفظ وقال: لا يحتج بحديثه". (شرح علل الترمذي : ٤١٧/١)

وقال الحافظ العراقي الشافعي مبينا لمراتب تجريح الراوي في شرح التبصرة والتذكرة (٣٧٦/١) :

"وأسوأ التجريح: (كذاب) (يضع) # يكذب وضاع ودجال وضع وبعدها متهم بالكذب # و (ساقط) و (هالك) فاجتنب وذاهب متروك او فيه نظر # و (سكتوا عنه) (به لا يعتبر)

و (ليس بالثقة) ثم (ردا # حديثه) كذا (ضعيف جدا)
(واه بمرة) و (هم قد طرحوا # حديثه) و (ارم به مطرح)
(ليس بشيء) (لا يساوي شيئاً) # ثم (ضعيف) وكذا إن جيئاً
بمنكر الحديث أو (مضطربه) # (واه) و (ضعفوه) (لا يحتج به)
وبعدها (فيه مقال) (ضعف) # وفيه ضعف تنكر وتعرف
(ليس بذاك بالمتين بالقوي # بحجة بعمدة بالمرضي)
للضعف ما هو فيه خلف طعنوا # فيه كذا (سيئ حفظ لين)
(تكلموا فيه) وكل من ذكر # من بعد شيئاً بحديثه اعتبر".

وقال الحافظ ابن حجر الشافعي : "وينبغي أن لا يقبل الجرح
والتعديل إلا من عدل متيقظ؛ فلا يقبل جرح من أفرط فيه؛ فجرح بما لا
يقتضي رد حديث المحدث، كما لا تقبل تركية من أخذ بمجرد الظاهر؛
فأطلق التركية. وقال الذهبي -وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال-
: لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على
تضعيف ثقة انتهى. ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل
حتى يجتمع الجميع على تركه. وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في
الجرح والتعديل؛ فإنه إن عدل بغير تثبت كان كالمثبت حكماً ليس بثابت،
فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب، وإن
جرح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم
سوء يبقى عليه عاره أبداً". (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح
أهل الأثر : ١٧٨/١)

وبعد هذه المقدمة علمنا أن اضطراب الراوي عند روايته للحديث سبب لجرحه وهو يؤدي إلى ضعفه. ومن شروط قبول الجرح والتعديل كما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني أن يكون الجرح أو المعدل عدلا ومتيقظا لا غافلا أو مضطربا وعدم الجرح بمجرد رؤية الظاهر فضلا عن مجرد تتبع كتب الجرح والتعديل.

وقد ذكرت هذه المقدمة المهمة ليعرف الناس صعوبة علم الحديث فضلا عن الحكم على درجة الحديث ضعفا وحسنا وصحة.

هذا، وقد تأملت جملة قليلة من الأحاديث الموجودة في مؤلفات الشيخ الألباني رحمه الله تعالى بعد أن أشار إليها الشيخ حسن السقاف في كتابه "تناقضات الشيخ الألباني الواضحات" فوجدت صحة إشارته، فإن الشيخ الألباني قد يضعف حديثا في موضع من كتبه ثم يصححه في موضع آخر منها، والعكس، وللأسف الشديد إن هذا كثير جدا، وسأذكر أمثلة لها في هذه الوريقات من باب التنبيه والإشارة ولا التفتيش والإهانة.

ومن جملة الأحاديث التي تعارض الشيخ في الحكم على درجتها هي حديث : "الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا على أربعة: عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض".

وقد قال بإطلاق في تخريجه لكتاب مشكاة المصابيح (برقم ١٣٧٧) : "ضعيف". ثم قال في الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة (٧٥) مبينا لحكم ذلك الحديث : "وقد صححه غير واحد من الأئمة". وصححه بإطلاق في صحيح الجامع الصغير وزياداته (برقم : ٣١١١) فقال : "صحيح".

هدم بناء الباني برد الشيخ الألباني على الشيخ الألباني (٢)

=====

ومن جملة الأحاديث التي اختلف الشيخ الألباني في الحكم عليها هي حديث : "الجمعة على من سمع النداء". وهذا اللفظ موجود في مشكاة المصابيح وأشار مؤلفه إلى أنه رواه الإمام أبو داود. واللفظ الموجود في سنن أبي داود (برقم : ١٠٥٦) : «الجمعة على كل من سمع النداء».

وقد اغتر بتضعيف الشيخ الألباني لهذا الحديث محقق سنن أبي داود الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد النحوي وهو صاحب الشرح الكبير لكتاب أوضح المسالك الذي درسته في معهد العلوم، فقال مقلدا له :
" [حكم الألباني] : ضعيف، والصحيح وقفه".

هذا فاعلم أن الشيخ الألباني قد تناقض في الحكم على هذا الحديث، فتارة ضعفه في موضع وأخرى حسنه في آخر، وهو ظاهر في كتبه.

فقد قال في تخريجه لكتاب "مشكاة المصابيح" (برقم : ١٣٧٥) :
"ضعيف".

ثم حسن هذا الحديث في كتابه "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل" (برقم : ٥٩٣) : "حسن".

ثم الغريب أن الشيخ حسنه في كتابه " صحيح الجامع الصغير وزياداته" (برقم : ٣١١٢) وأشار إلى الرجوع إلى كتابه في تحقيق مشكاة المصابيح برقم ١٣٧٥، وكتابه الآخر "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار

السبيل" (برقم : ٥٩٣) بدون التنبيه على أنه قد ضعفه في تحقيقه لمشكاة
المصاييح؟!.

هدم بناء الباني برد الشيخ الألباني على الشيخ الألباني (٣)

=====

ومن جملة الأحاديث التي اختلف الشيخ الألباني في الحكم عليها هي حديث روي عن عائشة رضي الله عنها : «من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائما فلا تصدقوه ما كان يبول إلا قاعدا» .
هذا اللفظ موجود في مشكاة المصابيح وذكر مؤلفه إلى أنه من رواية أحمد والترمذي والنسائي .

وهو في سنن الترمذي برقم (١٢) ، وفي سنن النسائي برقم (٢٩) .
وقال الترمذي : "حديث عائشة أحسن شيء في الباب" .

والشيخ الألباني قد تناقض في الحكم على هذا الحديث ، فتارة ضعفه في موضع وأخرى صححه في آخر ، وهو ظاهر في كتبه .
فضعف الشيخ هذا الحديث بإطلاق كما هو معلوم في تحقيقه
لكتاب مشكاة المصابيح برقم (٣٦٥) فقال : "ضعيف" .

ثم قال في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٩٥/١) :
"وسنده صحيح على شرط مسلم كما بينته في "الأحاديث الصحيحة" .
ثم نقضه في تمام المنة في التعليق على فقه السنة (٦٤/١) وذكر أن
إسناده ضعيف فقال : "إسناده عن عائشة ضعيف فيه شريك - وهو ابن
عبد الله القاضي - وهو ضيف لا يحتج بما تفرد به كهذا الحديث" .

ثم قال في سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها
(برقم : ٢٠١) : "فتبين مما سبق أن الحديث صحيح بهذه المتابعة" .

هدم بناء الباني برد الشيخ الألباني على الشيخ الألباني (٤)

=====

ومن جملة الأحاديث التي اختلف الشيخ الألباني في الحكم عليها هي حديث روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص: "أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا فنفدت الإبل فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة".

وهذا اللفظ موجود في مشكاة المصابيح (برقم : ٢٨٢٣) وأشار مؤلفه إلى أنه أخرجه أبو داود.

وهذا الحديث رواه غير أبو داود كل من الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٧٣٧) والدارقطني في سننه (٢٦٤) وصححه الحاكم في المستدرک (٢٣٤٠) فقال : "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه". والبيهقي في سننه الصغير (١٨٧٨) وأخرجه البغوي في شرح السنة (٧٤/٨)

ثم نجد اختلاف الشيخ الألباني في الحكم على هذا الحديث، فتارة ضعفه وتارة أخرى حسنه.

فقد حكم عليه الشيخ الألباني بأنه ضعيف فقال بإطلاق في تحقيقه مشكاة المصابيح (برقم : ٢٨٢٣) : "ضعيف".

وقال في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٢٠٥/٥): "وإسناده ضعيف، فيه عنعنة ابن إسحاق".

ومع ذلك فقد حسن الشيخ الألباني هذا الحديث الذي هو في الحقيقة ليس رواه أبو داود فقط، فقال في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٢٠٥/٥) بإطلاق : "حسن".

وهو بهذا مخالف لما قاله في تحقيق مشكاة المصابيح (برقم : ٢٨٢٣) حيث ضعفه بإطلاق.

ثم تأملت كلام العلماء في بعض الرواة الذين ضعفهم الألباني. فقال : "ومسلم بن جبير، وعمرو بن حريش مجهولان كما في التقريب". (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : ٢٠٥/٥)

وإذا رجعنا إلى كتب التخريج والعلل والتراجم وجدنا أن الحفاظ مختلفون في توثيق هذين الرجلين، وهما في الحقيقة ليسا مجهولين كما أطلقه بعضهم.

أما مسلم بن جبير فقد قال عنه الإمام البخاري : "مسلم بن جبير، الحرشي. عن ابن عمر. نسبه هشيم، عن يعلى بن عطاء. (التاريخ الكبير : ١٠٨٩)

قال الحفاظ ابن أبي حاتم: "مسلم بن جبير الحرشي الطائفي روى عن ابن عمر روى عنه يعلى بن عطاء سمعت أبي يقول ذلك". (الجرح والتعديل : ١٨٢/٨)

وقد أدخله الحفاظ ابن حبان في الثقات (٥٣٦٣) فقال : "مسلم بن جبير الحرشي يروي عن ابن عمر روى عنه يعلى بن عطاء".

وقال الإمام ابن ماكولا (٤٢١ - ٤٧٥ هـ) : "مسلم بن جبير مولى ثقيف وكان مسلم رجلا يؤخذ عنه وقد أدرك وسمع من عمرو بن

حريش الزبيدي عن عبد الله بن عمرو بن العاص". (الإكمال في رفع
الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب : ٤٢٢/٢)
قال الحافظ ابن حجر : "مسلم بن جبير عن أبي سفيان وعنه يزيد
بن أبي حبيب وثقه بن حبان". (لسان الميزان : ٤٨٢٢)

وأما وعمرو ابن حريش فقد عد بعض الحفاظ أنه مجهول الحال لا
مجهول العين لأنه مشهور أنه تابعي. فقال الحافظ الذهبي : "عمرو بن
حريش الزبيدي تابعي ما روى عنه سوى أبي سفيان ولا يعرف أيضا".
(المغني في الضعفاء : ٤٦٤١)

قلت (ابن حرجو) : قول الحافظ الذهبي في عدم معرفته بأبي
سفيان هنا مردود وهو مناقض لقوله نفسه في كتابه "الكاشف" (٦٦٥٨)
فإنه قال : "أبو سفيان عن عمرو بن حريش وعنه مسلم بن جبير ثقة".

وقال الإمام الدارمي : "قلت محمد بن إسحاق عن أبي سفيان ما
حال أبي سفيان هذا فقال ثقة مشهور". (تاريخ ابن معين : ٧٣٤)

وقال الحافظ ابن حجر : "أبو سفيان عن عمرو بن حريش وعنه
مسلم بن جبير وثقه يحيى بن معين". (لسان الميزان : ٥٥١٨)

فنعود إلى الكلام على عمرو بن حريش فإنه قد وثقه بعض
الحفاظ وليس هو مجهول الحال كما أطلقه بعضهم.

فقد ذكر الحافظ ابن حبان أنه من الثقات فأدخله في كتابه
"الثقات" (٤٤٢٥) وقال : "عمرو بن حبشي الزبيدي يروي عن بن عباس
وابن عمر روى عنه عبد الله بن مقدم وهو الذي يقال له عمرو بن
حريش".

وقال الحافظ المزي : "ذكره أبو حاتم بن حبان في كتاب "الثقات"
"، قال: وهو الذي يقال له: عمرو بن حريش. كذا قال، وفرق بينهما غير
واحد، فالله أعلم". (تهذيب الكمال في أسماء الرجال : ٥٧٩/٢١)
وقال الحافظ ابن حجر : "عمرو بن حبشي الزبيدي الكوفي روى
عن علي وابن عباس وابن عمر وعنه أبو إسحاق السبيعي وعبد الله بن
المقدام بن الورد الطائفي ذكره بن حبان في الثقات قال وهو الذي يقال له
عمرو بن حريش كذا قال وفرق بينهما غير واحد فالله أعلم". (تهذيب
التهذيب : ١٦/٨)

وقال الحافظ البدر العيني : "عمرو بن حريش: بفتح الحاء المهملة،
وكسر الراء بعدها ياء آخر الحروف ساكنة، وفي آخره شين معجمة،
الزبيدي، كنيته أبو محمد. عن عبد الله بن عمرو، أن النبي - صلى الله عليه
وسلم - أمره أن يجهز جيشًا، فنفتد الإبل ... الحديث. وعنه أبو
سفيان. وفي الميزان: عداؤه في التابعين، ما روى عنه سوى أبي سفيان، ولا
يدرى من أبو سفيان، أيضًا له عن عبد الله بن عمرو في جوار البعير
بالبعيرين نسبة. قلت: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروى عن ابن
عباس، وعبد الله بن عمرو. روى له أبو داود، وأبو جعفر الطحاوي".
(معاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار : ١٩٤٤)

قلت (ابن حرجو) : بل روى له غير أبي داود والطحاوي كثير من
الحفاظ كأمثال الإمام أحمد في مسنده، والطبراني في معجمه، والدارقطني في
سننه، والبيهقي في سننه، كما تقدم بيانه.

هدم بناء الباني برد الشيخ الألباني على الشيخ الألباني (٥)

=====

ومن جملة الأحاديث التي اختلف الشيخ الألباني في الحكم عليها هي حديث روي عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اتركوا الحبشة ما تركوكم فإنه لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السويقتين من الحبشة».

وهذا اللفظ موجود في مشكاة المصابيح بتحقيق الشيخ الألباني (برقم : ٥٤٢٩) وأشار مؤلفه إلى أنه رواه أبو داود.

قلت (ابن حرجو) : اللفظ الموجود في سنن أبي داود (٤٣١١) : "حدثنا القاسم بن أحمد البغدادي حدثنا أبو عامر عن زهير بن محمد عن موسى بن جبير عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله بن عمرو عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال « اتركوا الحبشة ما تركوكم فإنه لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السويقتين من الحبشة »".

وقد رواه أيضا كل من الإمام أحمد في مسنده (٢٣١٥٥)، والأزرقي في أخبار مكة (٢٧٧/١)، والفاكهي في أخبار مكة (٧٦٤)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٩١٢)، والبخاري في مسنده (٢٣٥٥)، والحاكم في المستدرک (٨٣٩٦) وقال : "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه". والبيهقي في سننه (١٩٠٦٩)، وعبد الرزاق في مصنفه (٩١٧٧).

هذا وقد اضطرب الشيخ الألباني في الحكم على هذا الحديث، فتارة ضعفه بإطلاق وتارة حسنه وتارة صححه.

فضعفه الشيخ الألباني بإطلاق في تحقيقه لمشكاة المصابيح (٥٤٢٩) فقال : "ضعيف".

ثم حسنه بإطلاق في كتابه صحيح الجامع الصغير وزياداته (٩٠) فقال : "حسن".

ثم صححه في كتابه السلسلة الصحيحة (٧٧٢) فقال : "صحيح".

وذكر الشيخ في سلسلته الصحيحة (٤٠٢/٢) أن بعض الرواة لهذا الحديث وخاصة الذي رواه أبو داود فيهم ضعف وجهالة.

فقال الشيخ الألباني : "وقد وهما، فإن زهيراً هذا فيه ضعف كما يأتي، وعزاه عبد الحق في "الأحكام الكبرى" (١١٠ / ١) لابن أبي شيبة ثم قال: "زهير بن محمد سيء الحفظ، لا يحتج به".

وقال الشيخ الألباني في نفس الصفحة أيضاً : "وموسى بن جبير فيه جهالة. قال ابن القطان: " لا تعرف حاله ". وقال ابن حبان في " الثقات ": " كان يخطئ ويخالف "! وقال الحافظ: " مستور ".

قلت (ابن حرجو) : إذا نظرنا إلى كتب العلل والتخريج والتراجم والطبقات وجدنا أن زهير بن محمد وموسى بن جبير اللذين قد ضعفهما الشيخ الألباني وعد أحدهما مجهولاً في الحقيقة قد اختلف الحفاظ في توثيقهما. وهم لم يجمعوا على أنهما ضعيفان أصلاً. بل ذكر أحد الحفاظ أن الأكثر على أنهما ثقتان، وإليك بيان حالهما :

أما زهير بن محمد، فقد قال الإمام ابن الترمذي (٦٨٣ - ٧٥٠ هـ) : "وفي سنده زهير بن محمد فحكي عن البخاري (انه قال روى عنه اهل الشام احاديث مناكير وقال النسائي ليس بالقوى) * قلت * أخرج له الشيخان في صحيحهما ووثقه ابن معين وغيره". (الجوهر النقي على سنن البيهقي : ٣٠٢/١)

قال الإمام صلاح الدين العلائي (٦٩٤ - ٧٦١ هـ) : "زهير بن محمد احتج به الشيخان، وذلك يدفع ما تكلم به فيه. ووثقه أحمد بن حنبل وابن معين وغيرهما". (النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصاييح : ٤٣/١)

قال الإمام ابن الملقن (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ) : "وحاصل قول من ضعفه الطعن في زهير بن محمد، وانفراده به، ولك أن تقول: زهير من رجال الصحيحين والسنن الأربعة. وقال أحمد فيه: إنه مستقيم الحديث، وفي رواية عنه: لا بأس به. وفي رواية عنه: إنه ثقة. وقال علي بن المديني: لا بأس به. واختلف قول يحيى بن معين فيه فمرة قال: لا بأس به. ومرة قال: ثقة. ومرة قال: ليس به بأس.... وإذا عرفت هذا كله قضيت العجب من قول الحافظ أبي (عمر) بن عبد البر: إنه ضعيف عند الجميع، فهذه أقوال من وثقه وضعفه، والأكثر على توثيقه". (البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير : ٥٣/٤)

قال الإمام الزركشي : "وابن زهير ابن محمد احتج به الشيخان وذلك يدفع ما تكلم به فيه ووثقه احمد بن حنبل وابن معين وغيرهما". (الآلآي المنثورة في الأحاديث المشهورة : ٨٩/١)

وفي سؤالات ابن الجنيّد لأبي زكريا يحيى بن معين (٥٦٤) : "سئل يحيى عن زهير بن محمد، فقال: «ليس به بأس».

قال الحافظ الترمذي : "أحاديث أهل العراق , عن زهير بن محمد , مقاربة مستقيمة". (علل الترمذي الكبير : ٣٩٥)

قال الإمام يحيى بن معين : "زهير بن محمد الخراساني ثقة". (تاريخ ابن معين : ٤٧٥٢)

قال الإمام العجلي (المتوفى: ٢٦١هـ) في كتابه "معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث" (٥٠٣) : "زهير بن محمد جازئ الحديث مكي".

قال الحافظ ابن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ) : "حدثنا عبد الرحمن أنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فيما كتب إلي قال سمعت أحمد بن حنبل يقول: زهير بن محمد الخراساني مستقيم الحديث. حدثنا عبد الرحمن أخبرنا ابن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال سمعت يحيى بن معين يقول: زهير بن محمد الخراساني صالح". (الجرح والتعديل : ٥٩٠/٣)

وقد أدخله الحافظ ابن حبان في الثقات (٨٠٠٧)

قال الحافظ ابن عدي (٢٧٧ - ٣٦٥ هـ) : "حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا إبراهيم بن يعقوب، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول زهير بن محمد الخراساني مستقيم الحديث". (الكامل في ضعفاء الرجال : ١٧٩/٤)

وقد ذكر الحافظ أبو نصر الكلاباذي (٣٢٣ - ٣٩٨ هـ) أن زهير من رجال البخاري فأدخله في ضمن كتابه "رجال صحيح البخاري"

(٢٧٣/١) فقال : "قال البخاري في التاريخ الصغير ما روى عن زهير أهل الشام فإنه مناكير وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح الحديث". وأدخل الحافظ الحاكم زهير هذا في كتابه "تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما". (٥٠٨)

وكذلك الحافظ ابن منجويه (٤٢٨ هـ) فإنه أدخله في ضمن كتابه "رجال صحيح مسلم" (٤٨٥)

قال الحافظ الباجي : "زهير بن محمد أبو المنذر التميمي الخراساني سكن الشام أخرج البخاري في كتاب المرضى والاستئذان ... قال أبو بكر سمعت بن معين يقول زهير بن محمد الخراساني ثقة قال مرة أخرى صالح". (التعديل والتجريح , لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح : ٤١٢)

قال الحافظ المزي : "وقال يعقوب بن شيبه (أي في زهير بن محمد) : صدوق صالح الحديث". (تهذيب الكمال في أسماء الرجال : ٤١٨/٩)

قال الحافظ الذهبي : "زهير بن محمد التميمي المروزي أبو المنذر جاور ونزل الشام عن عمرو بن شعيب وابن أبي مليكة وابن المنكدر وعنه بن مهدي ويحيى بن أبي بكير ثقة يغرب". (الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة : ١٦٦٦)

وقال أيضا : "زهير بن محمد التميمي الخراساني: ثقة فيه لين". (ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين : ١٤٨٦)

وقال أيضا : "قال ابن عبد البر: زهير بن محمد ضعيف عند الجميع. قلت: كلا بل خرج له البخاري ومسلم". (ميزان الاعتدال في نقد الرجال : ٨٥/٢)

قال الحافظ ابن حجر : "وقال موسى بن هارون أرجو أنه صدوق وقال الحاكم أبو أحمد في حديثه بعض المناكير وفي تاريخ نيسابور بإسناد عن عيسى بن يونس ثنا زهير بن محمد وكان ثقة وذكره ابن حبان في الثقات". (تهذيب التهذيب : ٣/٣٥٠)

قال الحافظ السخاوي : "وثقه أحمد وابن معين وغيرهما وخرج له الجماعة". (التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة : ١٣٣١)

قال الإمام ابن المبرد : "زهير بن محمد، التميمي، المروزي، أبو المنذر، الخرقى من قرية خرق: نقل ابن حنبل عنه: ثقة". (بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم : ٣١٩)

قال الحافظ البدر العيني : "روى له الجماعة، وأبو جعفر الطحاوى". (مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار : ٣٣٨/١)

قلت (ابن حرجو) : وقد روى له غير أبي جعفر الطحاوي كل من أبي داود الطيالسي في مسنده (١٣٩٦)، وابن أبي شيبه في مصنفه (٣٨٤٦٩)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢١٩٠)، وأحمد في مسنده (٦١٧٨)، وابن حميد في مسنده (٧٨٧)، والبخاري في صحيحه (٥٣١٨)، ومسلم في صحيحه (٤٣٤)، وابن ماجه في سننه (٣٨٦١)، وأبو داود في سننه (٤٣١١)، والترمذي في سننه (٣٢٩١)، والبزار في مسنده (٢٣٥٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٩٤٠)، وابن حبان في صحيحه (٥٧١٨)، والطبراني في المعجم الاوسط (٤٢٦٧)، والحاكم في مستدركه (٩١٦)، وغيرهم.

وأما موسى بن حبيب الذي قال عنه الشيخ الألباني بأنه فيه جهالة فالأمر ليس كما قال.

فقد قال الحافظ الهيثمي : "رواه أحمد والبخاري ورجالهم رجال الصحيح خلا موسى بن حبيب وهو ثقة". (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : ٨١٧٥)
قال الإمام الزركشي : "وإسناده على شرط الشيخين إلا موسى بن حبيب فإنه روى عنه جماعة وذكره ابن أبي حاتم في كتابه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً فهو مستور". (الآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة : ٢٠٥/١)

وقد أدخله الحافظ ابن حبان في "الثقات" (١٠٨٨٢) فقال :
"يخطيء ويخالف".

قال الحافظ الذهبي : "موسى بن حبيب الأنصاري الحذاء عن أبي أمامة بن سهل وجماعة وعنه الليث وزهير بن محمد ثقة". (الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة : ٥٦٨٧)

قال الإمام الحُرَّازي (٩٠٠ - بعد ٩٢٣ هـ) : " (موسى بن حبيب الأنصاري المدني عن ابن عباس وعنه عمرو بن الحارث وثقه ابن حبان".
(خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال : ٣٩٠/١)

قال الحافظ ابن كثير : "موسى بن حبيب الأنصاري المدني، الحذاء، مولى بني سلمة. روى عن: أبي أمامة أسعد بن سهل، وعبد الله بن عبد الرحمن بن الحباب، ونافع، وغيرهم. وعنه: ابنه عبد السلام، وبكر بن مضر، وابن لهيعة، والليث، وعمرو بن الحارث، وغيرهم. ذكره ابن حبان في

«الثقات». (التَّكْمِيلُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَمَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ وَالضُّعْفَاءِ وَالْمَجَاهِيلِ : ٣٤٥)

قال الحافظ المزي : "موسى بن جبير الأنصاري المدني الحذاء، مولى بني سلمة. روى عن: أبي أمانة أسعد بن سهل بن حنيف (د) ، وعبد الله بن رافع مولى أم سلمة، وعبد الله بن عبد الرحمن بن الحباب (ق) ، وعبد الله بن كعب بن مالك، وعبيد الله بن عباس (د) - وقيل: عن عباس بن عبيد الله بن عباس وهو الصحيح، وعن معاذ بن رفاعة الزرقى، ومعاذ بن عبد الله بن رافع، ونافع مولى ابن عمر. روى عنه: بكر بن مضر، وزهير بن محمد (د) ، وسعيد بن سلمة بن أبي الحسام، وعبد الله بن لهيعة (د) ، وابنه عبد السلام ابن موسى بن جبير، وعمرو بن الحارث (ق) ، والليث بن سعد، ويحيى بن أيوب المصري. ذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" وقال أبو سعيد بن يونس: قدم مصر، وأقام بها. روى له أبو داود، وابن ماجه". (تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ : ٤٣/٢٩)

قلت (ابن حرجو) : وقد روى له غير أبو داود وابن ماجه كل من ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٨٤٦٩)، وأحمد في مسنده (٦١٧٨)، وابن حميد في مسنده (٧٨٧)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٩١٢)، والبزار في مسنده (٢٣٥٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٢٤٤)، وابن حبان في صحيحه (٦١٨٦)، والطبراني في الكبير (٥٥٥٤)، وابن السني في عمل اليوم (٦٥٧)، والحاكم في المستدرک (٨٣٩٦)، والبيهقي في السنن (١٩٠٦٩)، وغيرهم.

هدم بناء الباني برد الشيخ الألباني على الشيخ الألباني (٦)

=====

ومن جملة الأحاديث التي اختلف الشيخ الألباني في الحكم عليها هي حديث روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مطعمين عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل الرجل وهو منبطح على بطنه".

قلت (ابن حرجو) : هذا الحديث موجود في سنن أبي داود (٣٧٧٦) بلفظ : "حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مطعمين عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر وأن يأكل الرجل وهو منبطح على بطنه".

ثم قال أبو داود : "هذا الحديث لم يسمعه جعفر من الزهري وهو منكر".

وهذا الحديث بهذا اللفظ رواه أيضا غير أبي داود كل من الروياني في مسنده (١٣٩٢)، والحاكم في المستدرک (٧١٧١) وقال : "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه". والبيهقي في الكبرى (١٤٩٤٢) و في الصغرى (٢٥٩١)، وفي شعب الإيمان (٥٩٩٠). وقد رمز له الحافظ السيوطي في كتابه الجامع الصغير (٩٣٨١) بأنه حديث صحيح.

هذا، ثم جاء الشيخ الألباني رحمه الله تعالى فاضطرب في الحكم على هذا الحديث، فتارة ضعفه وعده منكرا، وتارة حسنه وتارة صححه. فضعه الشيخ الألباني وعده منكرا في كتابه إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (١٩٨٢) فقال : "منكر".

فقد أعله بأن الحديث فيه انقطاع بين جعفر والزهري. فكأنه قلد حكم أبي داود السابق في اعتباره منكرا.

ثم العجيب أن الشيخ أدخله في كتابه "سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها" (٢٣٩٤)

ثم العجيب كذلك أن الشيخ حسنه بإطلاق في كتابه صحيح الجامع الصغير وزياداته (٦٨٧٤)

ثم الأعجب أن الشيخ صححه بإطلاق في كتابه " السلسلة الصحيحة" (٢٣٩٤)

قلت (ابن حرجو) : في الحقيقة أن الحديث كما قاله الحافظ السيوطي بأنه صحيح بوجود شواهد فلا حاجة بنا إلى الإكثار من التعاليق التي توهم العوام أنها علمية وهي بالعكس. إلا أنني أريد إعادة النظر لحكم الشيخ الألباني وتعليقه عليه. فأقول :

أما الادعاء بأن الحديث فيه انقطاع بين جعفر والزهري فسيأتي الكلام عليه. ولكنه لا بد أن نعلم أولا أن رجال هذا الحديث ثقات، وأن الجمهور قد اعترفوا بأن جعفر بن برقان الذي تكلم الشيخ الألباني عنه هو ثقة إذا روى عن غير الزهري وإن كان راويا عنه فقد اختلفوا فيه.

فقد قال يحيى بن معين : "كان جعفر بن برقان أمياً لا يقرأ ولا يكتب وكان رجل صدق". (تاريخ ابن معين : ٥٠٦٧)
قال الإمام العجلي : "جعفر بن برقان جزري، ثقة". (تاريخ الثقات : ٢٠٨)

قال الحافظ الذهبي : "جعفر بن برقان الكلابي الرقي عن ميمون بن مهران وعدة وعنه وكيع وأبو نعيم قال بن معين ثقة". (الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة : ٧٨٣)
قال الإمام الحافظ المزي : "وقال ابن عدي: وجعفر بن برقان مشهور معروف من الثقات". (تهذيب الكمال في أسماء الرجال : ١٧/٥)
قلت (ابن حرجو) : وأما إذا روى جعفر عن الزهري فقد اختلف الحفاظ في أمره.

فقال الإمام ابن مبرد : "وهو (أي جعفر) في حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه". (بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم : ٣٤/١)

قلت (ابن حرجو) : بهذه النقول علمنا أن ضعف جعفر في روايته عن الزهري ليست بإطلاق، وقد بين الإمام المقرئ (المتوفى : ٨٤٥هـ) معنى هذا الضعف فقال : "وإنما قيل: ضعيف في الزهري؛ لأن غيره في الزهري أثبت منه أصحاب الزهري المعروفين، مالك، وابن عيينة، ويونس، وشعيب، وعقيل، ومعمّر. فإنما أرادوا أن هؤلاء أخص بالزهري وهم أثبت من جعفر، لا أن جعفر ضعيف في الزهري ولا في غيره". (مختصر الكامل في الضعفاء : ٢٢٢/١)

وأما القول بأن جعفر لم يسمع من الزهري بإطلاق فقول مردود،
فقد أثبت الإمام البخاري وغيره سماع جعفر عن الزهري كما يأتي :
قال الإمام البخاري مبينا أن جعفر قد سمع الزهري : "جعفر بن
برقان الجزري أبو عبد الله، سمع ميمون بن مهران والزهري، روى عنه الثوري
ووكيع، قدم الكوفة ويقال: الكلابي، مات سنة أربع وخمسين ومائة".
(التاريخ الكبير : ٣١٤٣)

قال الحافظ العلائي : "جعفر بن برقان قال الإمام أحمد لم يسمع
من الزهري وقد أثبت له يحيى بن معين وغيره السماع منه وقالوا إنه ليس
بذاك في حديث الزهري". (جامع التحصيل في أحكام المراسيل : ٩٤)
قال الحافظ البدر العيني : "جعفر بن برقان الكلابي: مولاهم أبو
عبد الله الجزري الرقي، كان يسكن الرقة، وقدم الكوفة، روى عن ثابت بن
الحجاج، وحبيب بن مرزوق، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن
عباس، وفرات بن سليمان، وهو من أقرانه، ومحمد بن مسلم الزهري، سمع
منه بالرصانة". (مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار :
١٤٧/١)

قال الحافظ المزي : "وقال أبو بكر البرقاني : قلت لأبي الحسن
الدارقطني، وأبو الحسين بن المظفر حاصر: جعفر بن برقان؟ فقالا جميعا:
قال أحمد بن حنبل: يؤخذ من حديثه ما كان عن غير الزهري، فأما عنه
فلا. قلت: قد لقيه فما بلاؤه؟ قال الدارقطني: ربما حدث الثقة عن ابن
برقان عن الزهري ويحدثه الآخر عن ابن برقان، عن رجل، عن الزهري أو
يقول: بلغني عن الزهري". (تهذيب الكمال في أسماء الرجال : ١٨/٥)

قلت (ابن حرجو) : قول الإمام الدارقطني هذا أشار إلى أن جعفر بن برقان وإن كان لقي الزهري وسمع منه إلا أنه قد يضطرب في روايته في بعض الأحيان، وهذا الذي جعل بعض الحفاظ ضعفه في روايته للزهري. لكن الأمر ليس بإطلاق لا سيما إذا كان جعفر روى عن الزهري حديثا له شواهد مثل هذا الحديث الذي نحن بصددده.

فلذلك قال الحفاظ السيوطي : "وهو (أي جعفر) وإن كان قد لين يسيرا في الزهري فما ذاك إلا لأنه لم يلزمه ولا هو بالمكثر عنه، وأما الرجل في نفسه فصادق حافظ للحديث كبير الشأن واجب قبول خبره رحمه الله". (تذكرة الحفاظ : ١/١٢٩)

قلت (ابن حرجو) : ثم هذا الحديث له شواهد أخرى مما يؤكد صحته. فقد روي في سنن الترمذي (٢٨٠١) وغيره من الحفاظ معنى هذا الحديث عن جابر رضي الله عنه : "أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام بغير إزار ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحمام ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يدار عليها الخمر".

فقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب". وقال الحاكم في المستدرک (٧٧٧٩) : "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه". وقد روى الحاكم أيضا حديثا آخر شاهدا له في المستدرک (٧١٣٠) : "عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه قال: «نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاتَيْنِ وَقَرَأَتَيْنِ وَأَكْلَتَيْنِ وَلِبَسَتَيْنِ. نَهَانِي أَنْ أَصْلِيَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ،

وأن أكل وأنا منبطح على بطني، ونهاني أن ألبس الصماء وأحتبي في ثوب
واحد ليس بين فرجي وبين السماء ساتر»".
ثم قال الحاكم : "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه
السياقة".

هدم بناء الباني برد الشيخ الألباني على الشيخ الألباني (٧)

=====

ومن جملة الأحاديث التي اختلف الشيخ الألباني في الحكم عليها هي حديث روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الدواوين ثلاثة: ديوان لا يغفره الله: الإشراك بالله. يقول الله عز وجل (إن الله لا يغفر أن يشرك به) وديوان لا يتركه الله: ظلم العباد فيما بينهم حتى يقتص بعضهم من بعض وديوان لا يعبأ الله به ظلم العباد فيما بينهم وبين الله فذاك إلى الله فذاك إلى الله: إن شاء عذبه وإن شاء تجاوز عنه".

قلت (ابن حرجو) : هذا اللفظ موجود في مشكاة المصابيح (٥١٣٣)، وقد رمز له الحافظ السيوطي في الجامع الصغير (٤٢٨٩) بأنه حديث حسن.

ثم جاء الشيخ الألباني رحمه الله تعالى فاضطرب في الحكم على هذا الحديث الشريف، فتارة ضعفه بإطلاق، وتارة لم يبين حكمه بصراحة. فقد ضعفه بإطلاق في تحقيقه لمشكاة المصابيح (٥١٣٣) فقال : "ضعيف".

وكذلك ضعفه بإطلاق في ضعيف الجامع الصغير (٣٠٢٢) فقال : "ضعيف".

وكذلك ضعفه في شرح العقيدة الطحاوية (٣٦٧) فقال : "ضعيف".

ثم العجيب أن الشيخ استدل بهذا الحديث وذكر أنه له شاهد صحيح فقال في كتابه سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (١٣٢/٧) : "وقد روى الإمام أحمد في "مسنده" (٢٤٠/٦) حديثاً صريحاً في هذا من رواية عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ: "الدواوين عند الله عز وجل ثلاثة.. "الحديث، وفيه: "فأما الديوان الذي لا يغفره الله؛ فالشرك بالله، قال الله عز وجل: (ومن يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة) [المائدة/٧٢] وأما الديوان الذي لا يعبأ الله به شيئاً؛ فظلم العبد نفسه فيما بينه وبين ربه؛ من صوم يوم تركه؛ أو صلاة تركها؛ فإن الله عز وجل يغفر ذلك ويتجاوز إن شاء.. "الحديث. وقد صححه الحاكم (٥٧٦/٤) ، وهذا وإن كان غير مسلم عندي - لما بينته في "تخريج شرح الطحاوية" (رقم: ٣٨٤) -؛ فإنه يشهد له هذا الحديث الصحيح: حديث الترجمة. فتنبه". اهـ

قلت (ابن حرجو) : هذا الحديث رواه الحافظ الحاكم في المستدرک (٨٧١٧) بلفظ: "أخبرني أبو بكر بن أبي نصر المزكي، بمرو، ثنا عبد الله بن روح المدائني، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ صدقة بن موسى، عن أبي عمران الجوني، عن يزيد بن بابنوس، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الدواوين ثلاثة فديوان لا يغفر الله منه شيئاً، وديوان لا يعبأ الله به شيئاً، وديوان لا يترك الله منه شيئاً، فأما الديوان الذي لا يغفر الله منه شيئاً فالإشراك بالله عز وجل، قال الله عز وجل: {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء} [النساء: ٤٨] وأما الديوان الذي لا يعبأ الله به شيئاً قط فظلم العبد نفسه فيما بينه وبين ربه،

وأما الديوان الذي لا يترك الله منه شيئاً فمظالم العباد بينهم القصاص لا محالة".

ثم قال الحافظ الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

ورواه أيضاً الحافظ البيهقي في شعب الإيمان (٧٤٧٣، ٧٤٧٤)، وكذلك الإمام أحمد في مسنده (٢٦٠٣١)، وأبو بكر الدينوري (٣٣٣ هـ) في المجالسة وجواهر العلم (٦)، والحافظ ابن بشران (٣٣٩ - ٤٣٠ هـ) في أماليه (١١٠٨) وأبو نعيم في الحلية (٢٥٢/٤) باختصار وتاريخه (٤٢٦/١).

وقد حكم عليه الحافظ السيوطي بأنه حديث حسن كما تقدم. لعل الشيخ الألباني اعتمد في تضعيف هذا الحديث على قول الحافظ الذهبي في تعليقه على مستدرك الحاكم (٨٧١٧) فإنه قال : "صدقة ضعفه وابن بابنوس فيه جهالة".

قلت (ابن حرجو) : في الحقيقة أن الحديث كما قاله الحافظ السيوطي حسن بشواهد، وليس ضعيفاً كما صرح به الشيخ الألباني. واعلم أن بقية رجال هذا الحديث غير صدقة بن موسى ثقات كما أشار إليه الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٣٠/١٠) فإنه قال : "رواه أحمد وفيه صدقة بن موسى وقد ضعفه الجمهور وقال مسلم بن إبراهيم : حدثنا صدقة بن موسى وكان صدوقاً وبقيّة رجاله ثقات".

من هنا نعلم أن الحافظ الهيثمي لم يعد ابن بابنوس أنه فيه جهالة كما قال به الحافظ الذهبي.

والآن آن أوان الكلام على الراويين اللذين ضعفهما الحافظ الذهبي
ولعل الشيخ الألباني قلده فيه فأقول :

أما صدقة هنا فهو صدقة بن موسى الدقيقي البصري، فقد سمع
ثابتا البناني ومالك بن دينار وأبا عمران الجوني، روى عنه أبو نعيم الأحول
والتبوذكي ومسلم بن إبراهيم ومحمد بن سعيد الدقيقي، روى عن شريك
القاضي، روى عنه أبو حاتم الرازي ومحمد بن عبد الملك بن مروان أبو
جعفر الدقيقي الواسطي، سمع يزيد بن هارون وأبا عاصم النبيل وأبا علي
الحنفي ووهب بن جرير وخلقا كثيرا، حدث عنه البغوي وابن صاعد ومن
بعدهما. انظر (الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء
والكنى والأنساب : ٣/٣٥٠)

وأما أمره فقد اختلف الحفاظ في توثيقه، فقد ضعفه ابن معين
وغيره، وأما مبالغة الحافظ الذهبي الذي عد صدقة هذا مجهولا كما نقله منه
الكناني في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (١٥) فهذا
إن صح من الذهبي فهو مردود. لأن بعض الحفاظ قد وثقه وعده صدوقا.
وإليكم بيان من عده صدوقا :

قال الحافظ الهيثمي : "ومداره على صدقة بن موسى الدقيقي
ضعفه ابن معين وغيره، وقال مسلم بن إبراهيم حدثنا صدقة الدقيقي وكان
صدوقا". (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : ٢/٤٥١)

قال الحافظ ابن أبي حاتم : "نا عبد الرحمن قال سألت أبي عن
صدقة أبي المغيرة قال: لين الحديث". (الجرح والتعديل : ٤/٤٣٢)

قال الحافظ ابن حبان : "روى عنه يزيد بن هارون وأهل البصرة
كان شيخا صالحا إلا أن الحديث لم يكن من صناعته". (المجروحين من
المحدثين والضعفاء والمتروكين : ٤٩٧)

قال الحافظ المزني : "وقال أبو أحمد بن عدي : ما أقرب صورته
وصورة حديثه من حديث صدقة بن عبد الله الذي أمليته قبله، وبعض
حديثه يتابع عليه، وبعضه لا يتابع عليه، روى له البخاري في "الأدب"،
وأبو داود، والترمذي". (تهذيب الكمال في أسماء الرجال : ١٣/١٥١)
قال الإمام المقرئ : "وقال أبو زرعة الدمشقي : شيخ ثقة".
(مختصر الكامل في الضعفاء : ١/٤٣٠)

قال الحافظ البدر العيني : "روى له البخاري في الأدب، وأبو داود،
والترمذي، وأبو جعفر الطحاوي". (مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال
معاني الآثار : ١٠٧٤)

قلت (ابن حرجو) : وقد روى لصدقة بن موسى هذا غير أبي داود
والبخاري والترمذي والطحاوي كل من أبي داود الطيالسي في مسنده
(٢٦٨٣)، وابن الجعد في مسنده (٣٢٩٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه ()
(٩٨٥٦)، وأحمد في مسنده (٨٧٩٨)، وابن حميد في مسنده (٩٩٤)،
والبزار في مسنده (٩٢٩٩)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤٥٨)،
والخراطي في مساوئ الاخلاق (٣٦٣)، والشاشي في مسنده (٣٣٠)،
والطبراني في الصغير (٥٥٣٣)، والحاكم في المستدرک (٣٣٣١)، وابن
بشران في أماليه (٦٦١)، والبيهقي في شعب الايمان (٧٤٧٤)، والخطيب
البغدادى في الكفاية (٣٧)، والبغوي في شرح السنة (٣١٩٦)، وغيرهم.

قلت (ابن حرجو) : وكون الحديث فيه صدقة بن موسى الدقيقي على فرض أنه ضعيف - مع أنه مختلف فيه - لا يلزم أن يكون ضعيفا، فقد حسن الإمام الترمذي حديثا فيه صدقة هذا، ومنه ما في سننه بلفظ : "حدثنا أحمد بن منيع حدثنا يزيد بن هرون حدثنا صدقة بن موسى عن فرقد السبخي عن مرة الطيب عن أبي بكر الصديق : عن النبي صلى الله عليه و سلم قال لا يدخل الجنة خب ولا منان ولا بخيل". (سنن الترمذي : ١٩٦٣)

ثم قال الترمذي : "هذا حديث حسن غريب". بل صحح الشيخ الألباني نفسه حديثا فيه صدقة هذا في تحقيقه لكتاب مشكاة المصابيح (٤٤٢٢) واستدل به في كتابه آداب الزفاف (٢٠٦) ومكتوب في تحقيق سنن الترمذي (٢٧٥٨) للحديث الذي فيه صدقة : "[حكم الألباني] : صحيح". وأما يزيد بن بابنوس فهو ليس مجهولا كما قاله الحافظ الذهبي، لأن قوله هذا مناقض لقوله في موضع آخر، حيث أثبت حاله فيه، وإليك بيان حاله.

قال الحافظ الذهبي : "يزيد بن بابنوس عن عائشة وعنه أبو عمران الجوني قال الدارقطني لا بأس به". (الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة : ٦٢٨٥)

قال الإمام البرقاني : "قلت يزيد بن بابنوس عن عائشة قال: بصري لا بأس به". (سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه : ٥٦٠) وقد ذكره الحافظ ابن حبان في كتابه "الثقات" (٦١٧٢)

قال الحافظ المزني : "وقال أبو أحمد بن عدي : أحاديثه (أي يزيد) مشاهير". (تهذيب الكمال في أسماء الرجال : ٩٢/٣٢)

قال الإمام اللقاني (١٠٤١ هـ) : "وفي «التقريب» : يزيد بن بابنؤس - بموحدين، بينهما ألف ثم نون مضمومة، وواو ساكنة، ومهملة - بصري، مقبول، من الثالثة". (بَهْجَةُ الْمُحَافِلِ وَأَجْمَلُ الْوَسَائِلِ بِالْتَعْرِيفِ برواة الشَّمَائِلِ : ٣٢٤/٢)

قلت (ابن حرجو) : وقد روى ليزيد بن بابنؤس جماعة من الحفاظ في كتبهم الحديثية، فروى له كل من أبي داود الطيالسي في مسنده (١٦٢٠)، وابن أبي شيبه في مصنفه (١٢١٩٤)، واسحاق بن راهويه في مسنده (١٧١٨)، وأحمد في مسنده (٢٥٥٤٢)، والدارمي في سننه (١٠٥٢)، والبخاري في الأدب المفرد (٣٠٨)، وأبي داود في سننه (٢١٣٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٧٩٩)، والحاكم في المستدرک (٣٤٨١)، والبيهقي في الكبرى (١٥٢٨)، وغيرهم.

قلت (ابن حرجو) : هذا فقد صحح الشيخ الألباني نفسه حديثا فيه يزيد بن بابنؤس لوجود شاهد آخر له. فقد صحح حديثا في سنن أبي داود (٢١٣٧) و نصه : "حدثنا مسدد، حدثنا مرحوم بن عبد العزيز العطار، حدثني أبو عمران الجوني، عن يزيد بن بابنؤس، عن عائشة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى النساء، - تعني في مرضه - فاجتمعن، فقال: «إني لا أستطيع أن أدور بينكن، فإن رأيتم أن تأذن لي فأكون عند عائشة، فعلتن فأذن له».

ثم قال الشيخ الألباني : "قلت: حديث صحيح". (صحيح أبي داود : ١٨٥٤)

هذا فقد رأيت أن الحديث الذي تكلمت عنه له شاهد وهو ما رواه الطبراني في معجمه الصغير (١٠٢) : "حدثنا أحمد بن عمران أبو موسى السوسي ببغداد , حدثنا أبو الربيع عبيد الله بن محمد الحارثي , حدثنا يزيد بن سفيان بن عبيد الله بن رواحة البصري، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ذنب لا يغفر , وذنب لا يترك , وذنب يغفر , فأما الذنب الذي لا يغفر فالإشراك بالله , وأما الذنب الذي لا يترك فظلم العباد بعضهم بعضا , وأما الذنب الذي يغفر فذنب العبد بينه وبين الله تعالى»".

وقد سبق قول الشيخ الألباني المتقدم عقب ذكر هذا الحديث وهو : "وهذا وإن كان غير مسلم عندي - لما بينته في "تخريج شرح الطحاوية" (رقم: ٣٨٤) -؛ فإنه يشهد له هذا الحديث الصحيح: حديث الترجمة. فتنبه". اهـ (سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (١٣٢/٧)

قلت (ابن حرجو) : فلو التزم الشيخ بقوله هذا لقائل بأن الحديث له شاهد صحيح كما ذكره في سلسلته الصحيحة لما قال بتضعيفه في كتبه الأخرى. والحاصل أن الحديث كما قاله الحافظ السيوطي في الجامع الصغير أقل أحواله أنه حسن.

هدم بناء الباني برد الشيخ الألباني على الشيخ الألباني (٨)

=====

ومن جملة الأحاديث التي اختلف الشيخ الألباني في الحكم عليها هي حديث روي عن عقبة بن عامر : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : "إن أنسابكم هذه ليست بمسبة على أحد، كلكم بنو آدم، طف الصاع لم تملئوه، ليس لأحد على أحد فضل إلا بدين أو تقوى، وكفى بالرجل أن يكون بذيا بخيلا فاحشا".

قلت (ابن حرجو) : هذ اللفظ موجود في مسند أحمد (١٧٤٤٦) من طريق يحيى بن إسحاق، وفي مسنده (١٧٣١٣) من طريق قتيبة بن سعيد. ورواه أيضا البيهقي في شعب الإيمان (٥١٤٦)، والطبراني في الكبير (٨١٤)، والرويانى في مسنده (٢٠٨)، وابن وهب في جامعه (٤١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٤٥٩). وقد رمز له الحافظ السيوطي في كتابه الجامع الصغير (٧٦٦٢) بأنه حديث صحيح.

هذا، ثم جاء الشيخ الألباني رحمه الله تعالى فاضطرب في الحكم على هذا الحديث فتارة ضعفه بإطلاق في موضع من كتبه وتارة فقد صححه في موضع آخر.

فصححه بإطلاق في تحقيقه لكتاب مشكاة المصابيح (٤٩١٠) فقال : "صحيح".

وصححه كذلك في كتابه صحيح الجامع الصغير وزياداته (٥٤١٩) فقال : "صحيح".

وصححه كذلك في كتابه سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من
فقهها وفوائده (١٠٣٨) فقال : "وهذا سند صحيح على شرط مسلم إلا
ابن لهيعة وهو صحيح الحديث إذا روى عنه أحد العبادلة وهذا من رواية
عبد الله بن وهب عنه فهو صحيح".

ثم العجيب أن الشيخ ضعفه بإطلاق في كتابه غاية المرام في تخریج
أحاديث الحلال والحرام (٣١٠) فقال : "ضعيف".

قلت (ابن حرجو) : في الحقيقة أن الحديث كما أشار إليه الحافظ
السيوطي وهو أنه صحيح, وقد ذكر الحافظ الهيثمي أن الحديث الذي رواه
أحمد هذا رجاله ثقات سوى ابن لهيعة، فقال : "رواه أحمد والطبراني وفيه
ابن لهيعة وفيه لين وبقية رجاله وثقوا". (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد :
١٣٠٧٧)

أما ابن لهيعة فهو عبد الله بن لهيعة الحضرمي أبو عبد الرحمن
القاضي في مصر. مات سنة أربع وسبعين ومائة. انظر (إتحاف الخيرة المهرة
بزوائد المسانيد العشرة : ٧١، طبقات خليفة بن خياط : ٢٧٩٨)

قال الإمام الصفدي : "ابن لهيعة عبد الله بن لهيعة بن عقبة بن
فرعان عالم الديار المصرية وقاضيهام ومفتيها ومحدثها". (الوافي بالوفيات :
٢٢٣/١٧)

قال الحافظ السيوطي : "عبد الله بن لهيعة بن عقبة المصري الفقيه
أبو عبد الرحمن قاضي مصر ومسندها روى عن عطاء بن بي رباح وعمرو
بن دينار والأعرج وخلق وعنه الثوري والأوزاعي وشعبة وماتوا قبله والليث

هو أكبر منه وابن المبارك وخلق وثقه أحمد وغيره وضعفه يحيى القطان وغيره". (طبقات الحفاظ : ٢١٣)

هذا مع كون ابن لهيعة لدينا وضعفه بعض الحفاظ إلا أن بعضهم وثقه بإطلاق وبقيود. فلذلك قال الإمام ابن الملقن الشافعي : "فتحصلنا في أمره على ثلاثة مذاهب: القبول، والرد، والتفصيل بين أول أمره وآخره". (البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير : ٢/٢٣٤)

قال الإمام ابن شاهين : "وعن أحمد بن صالح أنه سئل عن ابن لهيعة فقال ثقة". (ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه : ١٨)
قال الحافظ ابن القيسراني : "حديث ابن لهيعة أصح إسناداً". (أطراف الغرائب والأفراد : ٣٤٥)

قال الحافظ ابن الاثير : "عبد الله بن لهيعة الحضرمي، على جلالته محله، وعلو قدره، لما احترقت كتبه بمصر ذهب حديثه، فخلط من حفظه، وحدث بالمناكير، فصار في حد من لا يُحتج بحديثه، وكان أحمد بن حنبل يقول: سماع ابن المبارك وأقرانه الذين سمعوا من ابن لهيعة قبل وفاته بعشرين سنة صحيح". (جامع الأصول في أحاديث الرسول : ١/١٤٥)

قلت (ابن حرجو) : والصحيح في هذا المقام التفصيل كما قاله الحافظ ابن الملقن وهو أن ابن لهيعة إن رواه مثل عبد الله بن المبارك وابن وهب فحديثه محتج به. فقال الإمام ابن الملقن: "وفيه عبد الله بن لهيعة وقد ضعفوه ولكن لم يطرح فقد صحح بعض الأئمة حديث ابن المبارك وابن وهب عنه واحتج به". (تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج : ٤٨٨)

قال الحافظ الدارقطني : "عبد الله بن لهيعة بن عقبة، وربما نسب إلى جده يعتبر بما يروي عنه العبادلة ابن المبارك، والمقرئ، وابن وهب". (الضعفاء الضعفاء والمتروكون : ٣١٩)

قال الإمام العلالي : "وقال الدارقطني: يعتبر بما روى عنه العبادلة ابن المبارك والمقرئ وابن وهب والقعني". (المختلطين : ٦٧/١)
قال الحافظ الذهبي : "قال بعض الناس ما روى عنه مثل ابن وهب وابن المبارك فهو أجود وأقوى". (المغني في الضعفاء : ٣٣١٧)
وقال أيضا : "قال سفيان الثوري: عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع". (تذكرة الحفاظ : ١٧٥/١)

وقال أيضا : "حدث عنه ابن المبارك وابن وهب وأبو عبد الرحمن المقرئ وطائفة قبل أن يكثر الوهم في حديثه وقبل احتراق كتبه فحديث هؤلاء عنه أقوى وبعضهم يصححه ولا يرتقي إلى هذا". (تذكرة الحفاظ : ٢٢٤)

وقال أيضا : "قال الفلاس: من كتب عنه قبل احتراقها مثل ابن المبارك والمقرئ فسماعه أصح ... وقال أبو زرعة: سماع الاوائل والاواخر منه سواء، إلا أن ابن المبارك، وابن وهب كانا يتبعان أصوله ... وقال ابن وهب: كان ابن لهيعة صادقا". (ميزان الاعتدال في نقد الرجال : ٤٧٧/٢)

قلت : وقد روى لعبد الله بن لهيعة هذا كل من ابن المبارك في الزهد (٦١)، وابن أبي شيبة في مسنده (٢١)، وأحمد في مسنده (١٤٧)، وابن حميد في مسنده (١٢)، وابن زنجويه في الأموال (٢٠٣)، والبخاري

في صحيحه (٤٢٤٣)، وابن ماجة في سننه (١٩٤٧)، والبزار في مسنده (٢٩٦)، والدولابي في الكنى والاسماء (١٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠٩٦)، والطبراني في الصغير (١١٥)، والحاكم في المستدرک (٥٥٣٦) والبيهقي في الكبرى (٦٤٣٢) وغيرهم.

قلت (ابن حرجو) : وقد رأيت بعض الحفاظ صححوا أحاديث فيها عبد الله بن لهيعة هذا، وكذا الشيخ الألباني نفسه في كتبه. والحاصل أن الحديث الذي أتكلم عنه الآن وفيه عبد الله بن لهيعة فإنه قد رواه عنه عبد الله بن وهب في جامعه (٤١) وقد تقرر مما مضى من تقرير الحفاظ أن بن لهيعة إذا روى حديثا ورواه عنه أحد العبادلة من ابن المبارك والمقري وابن وهب والقعنبي فحديثه معتبر. وعلى هذا فالحديث كما رمز له الحفاظ السيوطي في كتابه الجامع الصغير (٧٦٦٢) بأنه حديث صحيح.

هدم بناء الباني برد الشيخ الألباني على الشيخ الألباني (٩)

=====

ومن جملة الأحاديث التي اختلف الشيخ الألباني في الحكم عليها هي حديث روي عن أبي ثعلبة الخشني قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحرم حرمت فلا تنتهكوها وحد حدودا فلا تعتدوها وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها».

قلت (ابن حرجو) : هذا الحديث لفظه للحافظ الدارقطني في سننه (٤٢) فإنه قال : "نا القاسم بن إسماعيل المحاملي نا يعقوب بن إبراهيم ومحمد بن حسان الأزرق قالوا ثنا إسحاق الأزرق نا داود بن أبي هند عن مكحول عن أبي ثعلبة الخشني قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : إن الله عز و جل فرض فرائض فلا تضيعوها وحرم حرمت فلا تنتهكوها وحد حدودا فلا تعتدوها وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها".

وقد رواه أيضا كل من الحافظ الطبراني في الأوسط (٧٤٦١)، وفي الصغير (١١١١)، والكبير (٥٨٩)، وفي مسند الشاميين (٣٤٩٢)، والدارقطني في سننه (٤٢)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٢١٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٠١٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٧/٩)، وابن بطة في الإبانة (٣١٤)، وابن عساكر في معجمه (١٢٣٢)، وابن رجب في جامع العلوم (٢٨٢)، وأبو يعلى الموصلي (٢٤٥٨)، وغيرهم.

وقد حسنه الإمام الحافظ النووي الشافعي في الأذكار النووية (٤٠٩) فقال : "رويناه في "سنن الدارقطني" بإسناد حسن".

قلت (ابن حرجو) : هذا، ثم جاء الشيخ الألباني رحمه الله تعالى فاضطرب في الحكم على هذا الحديث فتارة ضعفه بإطلاق في موضع من كتبه وتارة صححه في موضع آخر.

فقد ضعفه الشيخ الألباني في تحقيقه لكتاب رياض الصالحين (١٨٤١) فقال : "في إسناده انقطاع بينته في كتابي (غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام) للأستاذ الشيخ يوسف القرضاوي (رقم ٤) وهو من مطبوعات المكتب الإسلامي، ثم إن في اسم ثعلبة الخشني اختلافا كثيرا عجيبا لم يستطع الحافظ ابن حجر - على حفظه وعلمه - أن يخرج منه برأي راجح بل وكل أمره إلى الله تعالى فالعجب من المصنف كيف جزم باسمه المذكور دون أن يشير إلى الاختلاف المزبور". اهـ

وكذلك ضعفه بإطلاق في تحقيقه لمشكاة المصابيح (١٩٧) فقال : "ضعيف".

وضعه بإطلاق أيضا في كتابه الآخر "غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام" (٤) فقال : "ضعيف".

وكذلك ضعفه في "صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته" (٣٥٢٠) ففيه : "ضعيف، انظر حديث رقم : ١٥٩٧ في ضعيف الجامع".

وضعه بإطلاق في كتابه ضعيف الجامع الصغير (١٥٩٧) فقال : "ضعيف".

ثم العجيب أن الشيخ حسنه في تحقيقه لشرح العقيدة الطحاوية (٣٣٨) فقال : "حسن لغيره".

ومن العجيب كذلك أن الشيخ حسنه في تحقيقه لكتاب الإيمان لابن تيمية (٤٤) فقال : "حسن بشواهد".

قلت (ابن حرجو) : أنا لا أستغرب من حال الشيخ الألباني حيث إنه كان يصحح بعض أحاديث بدون اعتبار الأحاديث الأخرى التي قد تكونت شاهدة لها. وهذا الحديث نفسه في الحقيقة كما قاله الحافظ النووي الشافعي في الأذكار أنه حديث حسن، فلا التفات إلى اضطراب الشيخ الألباني في الحكم عليه. وهنا أريد أن أثبت صحة حكم الحافظ النووي لكي يتضح المقال، ويحسن المآل، لأن التناقض في حكم حديث واحد محال. فأقول :

فقد قال الحافظ الهيثمي بعد إيراد هذا الحديث : "ورجاله رجال الصحيح". (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : ٧٩٦)

قال أبو الفتوح الطائي (٤٧٥ - ٥٥٥ هـ) : "هذا حديث كبير، حسن، عال من حديث مكحول الشامي، عن أبي ثعلبة الخشني". (كتاب الأربعين في إرشاد السائر إلى منازل المتقين أو الأربعين الطائفة : ١١٧)

قلت (ابن حرجو) : ذكر الشيخ الألباني أن الحديث فيه انقطاع بين مكحول وأبي ثعلبة، كأنه متبع لقول ابن عساكر فإنه قال : "هذا حديث غريب ومكحول لم يسمع من أبي ثعلبة". (معجم الشيوخ : ١٢٣٢) كذا ذكره الحافظ المزني في تهذيب الكمال في أسماء الرجال :

كذلك ذكره الحافظ ابن كثير في التَّكْمِيل في الجَرْح والتَّعْدِيل (١٦٨/٣٣)
(١١٠/٣)

قلت (ابن حرجو) : وأما مكحول فهو مكحول الشامي أبو عبد الله ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور من الخامسة مات سنة بضع عشرة ومائة. أنظر (تقريب التهذيب : ٦٨٧٥)

وأما أبو ثعلبة الخشني فهو صحابي جليل ثقة. قال ابن الأثير : "أبو ثعلبة الخشني اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافا كثيرا، ف قيل : اسمه جرهم، وقيل : جرثوم بن ناشب، وقيل : ابن ناشم، وقيل : ابن ناشر، وقيل : عمرو بن جرثوم، وقيل : اسمه لاشر بن جرهم، وقيل : الأسود بن جرهم، وقيل : ابن جرثومة. ولم يختلفوا في صحبته". (أسد الغابة في معرفة الصحابة : ٥٧٥١)

وعلى هذا فكل من مكحول وأبي ثعلبة ثقتان كما ذكره الهيثمي. وأما تعليل الشيخ الألباني بأن اسم أبي ثعلبة فيه خلاف طويل فلا يضر مادام عرف أن أبو ثعلبة هو الصحابي الجليل الذي أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وليس هو تعليلا أصلا.

بقي الكلام في الانقطاع بين مكحول وأبي ثعلبة فأقول : فقد قال ابن كثير في التكميل (١٧٢/١) : "وقال أبو حاتم: سألت أبا مسهر: هل سمع مكحول من أحد من الصحابة؟ فقال: سمع من أنس، وأنكر ما سواه".

واعلم أن مكحول توفي سنة ١١٢ هـ (التاريخ الأوسط : ١٣٢١)، وتوفي أبو ثعلبة سنة ٧٥ هـ. (خلاصة تذهيب تذهيب الكمال في أسماء الرجال : ٤٤٦/١).

وعلى هذا فالإدراك ممكن والسماع فيه احتمال، فليس بالانقطاع الجازم. على أن الحافظ الذهبي قد تردد في سماع مكحول عن أبي ثعلبة فقال : أبو ثعلبة الخشني صاحب النبي صلى الله عليه وسلم. روى عدة أحاديث. وله: عن معاذ بن جبل، وأبي عبيدة. حدث عنه: أبو إدريس الخولاني، وجبير بن نفير، وأبو رجاء العطاردي، وأبو أسماء الرحي، وسعيد بن المسيب، وأبو الزاهرية، ومكحول إن كان سمع منه". (سير اعلام : ٥٦٨/٢)

لأن قوله "حدث عنه" مشعر بالسماع. فلذلك أطلق في تاريخ الإسلام (٨٩٢/٢) أن مكحول روى عن أبي ثعلبة بدون تعقيب. قلت (ابن حرجو) : بتسليم أن الحديث فيه انقطاع بين مكحول وأبي ثعلبة إلا أن هناك شواهد بمعناه تصلح للاشتهاد بها.

فقد روى الحاكم في مستدركه (٣٤١٩) : "أخبرنا أبو جعفر محمد بن علي الشيباني، ثنا أحمد بن حازم الغفاري، ثنا أبو نعيم، ثنا عاصم بن رجاء بن حيوة، عن أبيه، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، رفع الحديث قال: «ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عافية، فاقبلوا من الله العافية، فإن الله لم يكن نسيا» ثم تلا هذه الآية {وما كان ربك نسيا} [مريم: ٦٤]".

ثم قال الحافظ الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»

وكذلك رواه كل من البزار في مسنده (٤٠٨٧)، والطبراني في مسند الشاميين (٢١٠٢)، والدارقطني في سننه (١٢)، والبيهقي في سنن الكبرى (٢٠٢١٦) وغيرهم.

قلت (ابن حرجو) : والحاصل أن الحديث حسن كما قاله الإمام النووي فلا حاجة إلى تحقيق يخالفه، فقد قال ابن رجب الحنبلي عن هذا الحديث في كتابه جامع العلوم والحكم (٢٧٦) : "وقد حسن الشيخ رحمه الله هذا الحديث وكذلك حسن قبله الحافظ أبو بكر السمعاني في أماليه".

هدم بناء الباني برد الشيخ الألباني على الشيخ الألباني (١٠)

=====

ومن جملة الأحاديث التي اختلف الشيخ الألباني في الحكم عليها هي حديث روي عن رواه الإمام أحمد في مسنده (١٩٠٣٢) : "حدثنا هشام بن سعيد حدثنا محمد بن مهاجر يعني أخا عمرو بن مهاجر قال حدثني عقيل بن شبيب عن أبي وهب الجشمي وكانت له صحبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسموا بأسماء الأنبياء وأحب الأسماء إلى الله عز وجل عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها حارث وهمام وأقبحها حرب ومرة".

قلت (ابن حرجو) : وقد رواه الإمام البخاري بنفس الإسناد في الأدب المفرد (٨١٤)، وأبو داود في سننه (٤٩٥٢)، والنسائي في سننه (٣٥٦٧)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٧١٦٩). وقد رمز له الحافظ السيوطي في الجامع الصغير (٣٣٠٠) بأنه حديث حسن.

هذا، ثم جاء الشيخ الألباني فاضطرب في الحكم على هذا الحديث، فتارة ضعفه بإطلاق في موضع، وتارة صححه بقيد في موضع آخر.

فقد ضعفه بإطلاق الشيخ الألباني في كتابه ضعيف الأدب المفرد (١٠٩) فقال : "ضعيف".

كذا قال في تحقيقه للكلم الطيب (٢١٨).

وضعه أيضا في إرواء الغليل (١١٧٨) فقال : "وهذا إسناد ضعيف من أجل عقيل بن شبيب".

وضعه بإطلاق في ضعيف الجامع الصغير (٢٤٣٥) فقال : "ضعيف".

ثم العجيب أن الشيخ صححه بقيد في صحيح الأدب المفرد (٣١٧) فقال : "صحيح دون جملة الأنبياء".

والغريب أن الشيخ صحح حديث "أحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن والحارث". في صحيح الجامع الصغير (١٦٢).

قلت (ابن حرجو) : وهذا الحديث بلا شك صحيح حيث رواه مسلم في صحيحه (٥٦٣٨) فقال : "حدثني إبراهيم بن زياد وهو الملقب بسبلان ، أخبرنا عباد بن عباد ، عن عبيد الله بن عمر ، وأخيه عبد الله ، سمعه منهما سنة أربع وأربعين ومئة ، يحدثان عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أحب أسمائكم إلى الله عبد الله وعبد الرحمن".

قلت (ابن حرجو) : الحديث الذي رواه البخاري في الأدب المفرد له على فرض ضعفه فلا يمكن الجزم بضعفه أو القول بأن الحديث صحيح دون جملة الأنبياء كما قاله الشيخ الألباني وإنما هو حسن بشواهد كما قاله الحافظ السيوطي.

هذا، مع أنني رأيت أن رجال هذا الحديث الذي رواه الإمام البخاري في الأدب المفرد ثقات، فما قاله الألباني : "وهذا إسناد ضعيف من أجل عقيل بن شبيب" مردود. فكأنه اعتمد في تضعيفه لما قاله الحافظ

الذهبي فقال : "لا يعرف هو ولا الصحابي إلا بهذا الحديث". (ميزان الاعتدال : ٥٧٠٣)

قلت (ابن حرجو) : قول الحافظ باطل لأن عدم العلم بشيء ليس علما به، وقوله هذا مناقض لقوله نفسه في موضع آخر من كتبه فإنه فيه وثقه كما سيأتي بيانه.

فقد قال الحافظ البوصيري في كتابه إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٤٧٩٢) بعد إيراد هذا الحديث بنفس الاسناد : "هذا إسناد رواه ثقات".

وذكر الحافظ الهيثمي أن عقيل بن شبيب ثقة بعد إirاده لحديث رواه أحمد في مسنده (١٩٠٣٣) وفيه هو ونصه : "حدثنا أبو المغيرة حدثنا محمد بن المهاجر حدثنا عقيل بن شبيب عن أبي وهب الكلاعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر معناه قال محمد ولا أدري بالكميت بدأ أو بالأدهم قالوسألوه لم فضل الأشقر قال لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية فكان أول من جاء بالفتح صاحب الأشقر".

فقال الحافظ الهيثمي : "رواه أحمد ورجاله ثقات". (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : ٩٣٤٤)

وقد ذكر الحافظ ابن حبان عقيل بن شبيب هذا في ضمن كتابه "الثقات" (٤٨٠١).

وقال الحافظ الذهبي : "عقيل بن شبيب عن أبي وهب وعنه محمد بن مهاجر وثق". (الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة :

(٣٨٥٥). وقول الحافظ الذهبي هذا مناقض تماما لما قاله في ميزانه حيث جهله هناك. والصحيح ما في كاشفه هذا.

وقال الإمام الخزرجي : "عقيل بن شبيب عن أبي وهب وعنه محمد بن مهاجر وثقه ابن حبان". (خلاصة تذهيب تذهيب الكمال في أسماء الرجال : ٢٦٩/١)

قلت (ابن حرجو) : بهذه النقول من الحفاظ تبين أن عقيل بن شبيب ليس كما توهمه الشيخ الألباني أنه مجهول متبعا لكلام الحافظ الذهبي، والحال أنه ثقة كما نبه عليه جمع من الحفاظ. وعلى فرض أنه مجهول الحال فإن حديثه هذا له شواهد صحيحة، لعل الحافظ السيوطي اعتمد في تحسين هذا الحديث على شواهد صحيحة في هذا الباب ومنها الحديث الذي رواه الإمام مسلم المتقدم. إذن الحديث حسن كما رمز له الحافظ السيوطي به في جامعه الصغير، فلا حاجة إلى تحقيق يخالفه.

هدم بناء الباني برد الشيخ الألباني على الشيخ الألباني (١١)

=====

ومن جملة الأحاديث التي اختلف الشيخ الألباني في الحكم عليها هي حديث روي عن البراء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "أي إخواني لمثل هذا اليوم فأعدوا".

قلت : هذا الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده (١٨٩٠٠)، والرويان في مسنده (٤٢٢)، والطبراني في الاوسط (٢٥٨٨)، والبيهقي في الآداب (٨١١)، وفي الكبرى (٦٧٥٠)، وفي شعب الإيمان (١٠٥٤٧). وقد رمز له الحافظ السيوطي الشافعي في كتابه الجامع الصغير (٣٠٢٠) بأنه حديث حسن.

قلت : هذا، ثم جاء الشيخ الألباني فاضطرب في الحكم على هذا الحديث فتارة حسنه بإطلاق في موضع، وتارة ضعفه بإطلاق في موضع آخر.

فقد حسنه الشيخ الألباني بإطلاق في كتابه صحيح الجامع الصغير وزياداته (٢٦٥٩) فقال : "حسن".

وكذا في موضع آخر من كتابه صحيح الجامع الصغير وزياداته (٧٨٤٤) فقال : "حسن".

ثم العجيب أن الشيخ ضعفه بإطلاق في كتابه ضعيف الجامع الصغير (٢٤٥) فقال : "ضعيف".

قلت : الحديث الذي ضعفه الشيخ هنا هو مخرج في تاريخ بغداد للحافظ الخطيب البغدادي الشافعي، وهو لم أجده في الجامع الصغير للسيوطي أصلاً ولكن الشيخ الألباني أدخله في ضعيف الجامع الصغير له.

قلت (ابن حرجو) : فالحديث الذي ضعفه الشيخ هو ما نصه :

"أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق قال نبأنا أبو الفضل محمد بن أحمد بن محمد ابن سهل النيسابوري قال نبأنا إبراهيم بن عبد الله الكجي قال نبأنا الربيع بن يحيى قال نبأنا عبد الله بن واقد عن محمد بن مالك. قال قال لي البراء: بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أبصر جماعة من الناس فقال: «علام اجتمع هؤلاء؟» قيل: على قبر يحفرونه. قال: ففرع النبي صلى الله عليه وسلم، فبدر بين يدي أصحابه مسرعاً حتى انتهى إلى القبر، فجثا عليه، واستقبلناه لنبصر ما يصنع، فبكى حتى بل الشرى من دموعه. قال: ثم أقبل عليهم فقال: «إخواني مثل هذا اليوم فاعدوا". (تاريخ بغداد : ٢٥٦ / ٣٥٧ / ١)

قلت (ابن حرجو) : إن هذا الحديث ليس ضعيفاً كما قاله الشيخ الألباني، بل هو حديث حسن بشواهد - إن لم نقل إنه حسن لذاته -، وليس فيه ما يوجب ضعفه، إذ ليس في رواته من هو ضعيف شديد أصلاً. فهنا أريد إبطال وجه ضعف الشيخ الألباني في تضعيف هذا الحديث، بالكلام عن أحوال رواته، فأقول مستعينا بالله تعالى :

وأما محمد بن أحمد بن رزق الذي روى عنه الحافظ الخطيب البغدادي هذا الحديث فهو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رزق بن عبد الله بن يزيد بن خالد، أبو الحسن البزاز، المعروف بابن رزقويه.

فقد قال الحافظ الخطيب : "كان ثقة صدوقا، كثير السماع، كثير الكتاب، حسن الاعتقاد، جميل المذهب ... وهو أول شيخ كتبت عنه".
(الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة : ٩٣٦٧)

وأما محمد بن أحمد بن محمد ابن سهل النيسابوري فهو محمد بن أحمد بن محمد بن سهل، أبو الفضل الصيرفي: نيسابوري الأصل. كان يسكن قطيعة الربيع. وحدث عن أبي مسلم الكجي، وسعيد بن عياش الخياط صاحب ذي النون المصري. روى عنه عبد الله بن عثمان بن يحيى، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن محمد الطبري المعدل، ومحمد بن أسد الكاتب. توفي في المحرم سنة سبع وأربعين وثلاثمائة.

فقد قال عنه الحافظ الخطيب البغدادي الشافعي : "وكان ثقة".
(تاريخ بغداد : ٢٥٦/٣٥٨/١)

وأما إبراهيم بن عبد الله الكجي فهو إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز بن المهاجر، أبو مسلم البصري، المعروف بالكجي وبالكشي : سمع محمد بن عبد الله الأنصاري، وعبد الرحمن بن حماد الشعبي، وحجاج بن نصير الفساطيطي، وحجاج بن منهال الأنماطي، وأبا عاصم النبيل، ومسلم بن إبراهيم، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وأبا الوليد الطيالسي، وسليمان بن حرب، وعمرو بن مرزوق، ومحمد بن عرعرة، وعبد الملك بن قريب الأصمعي، وعبد الله ابن رجاء الغداني، ومعاذ بن عبد الله العوزي، وجماعة من أمثال هؤلاء. روى عنه أبو القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد الصفار، وأبو عمرو بن السماك، وأحمد بن سلمان النجاد، وأبو سهل بن زياد، ومحمد بن جعفر الأدمي القاري، وأبو بكر

الشافعي، وجعفر الخالدي، وعبد الباقي بن قانع، وإسماعيل الخطبي؛ وأبو بكر بن مالك القطيعي، وأبو محمد بن ماسي، وغيرهم.

فقد قال عنه الحافظ الخطيب البغدادي الشافعي : "كان من أهل الفضل والعلم والأمانة". (تاريخ بغداد : ٦/١١٩/٣١٥٠)

وقال الحافظ الذهبي : "مسند الوقت أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجي البصري صاحب المسند". (المعين في طبقات المحدثين : ١١٩٤)

وأما الربيع بن يحيى فهو الربيع بن يحيى بن مقسم المرثي، أبو الفضل البصري الأشناني. روى عن: إسرائيل بن يونس، وحماد بن سلمة، وزائدة بن قدامة (خ) ، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج (د) ، وأبي رجاء عبد الله بن واقد المروزي، وقيس بن الربيع، ومالك بن مغول، والمبارك بن فضالة، ووهاب بن خالد. روى عنه: البخاري، وأبو داود، وإبراهيم بن أبي داود الأسدي، وأبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجي، وأحمد بن إسحاق بن صالح الوزان، وأحمد بن داود المكي، وأحمد بن محمد بن يحيى بن نيزك النيزكي القومسي، وإسماعيل بن عبد الله الأصبهاني سمويه، وجعفر بن محمد بن الليث الزياتي البصري، وجعفر بن هاشم، وحرب بن إسماعيل الكرمانى، والعباس بن الفضل الأسفاطي، وعبد القدوس بن محمد الحباجي العطار البصري، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي وغيرهم.

فقد قال عنه الحافظ المزي : "قال أبو حاتم: ثقة ثبت. وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات". (تهذيب الكمال : ٩/١٠٨)

وقد وثقه الحافظ الذهبي في الكاشف (١٥٤٢)

وقال أيضا : "صدوق". (المغني في الضعفاء : ٢١٠١)

وأما عبد الله بن واقد فهو أبو رجاء الخراساني. من علماء خراسان. فقد روى عن: أبي هارون العبدى، ومحمد بن مالك مولى البراء، وعبد الله بن عثمان بن خثيم، وابن عون. وعنه: أسباط بن محمد، والمحاربي، وأبو عبد الرحمن المقرئ، وإسحاق السلولي، وبشر بن الوليد، فقد قال عنه الحافظ ابن معين : "ثقة". (تاريخ ابن معين : ١٧٠)

قال الحافظ الذهبي : "وثقه أحمد. وعن ابن عيينة قال: ما قدم علينا خراساني أفضل منه". (تاريخ الإسلام : ٤٢٧/٤)

وأما محمد بن مالك فهو محمد بن مالك أبو المغيرة الجوزجاني مولى البراء روى عن البراء بن عازب روى عنه أبو رجاء عبد الله بن واقد وإبراهيم بن محمد أبو إسحاق.

فقد قال عنه الحافظ ابن أبي حاتم : "سمعت أبي يقول: محمد بن مالك مولى البراء لا بأس به". (الجرح والتعديل : ٣٧٨)

وقال الحافظ المزري : "وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات". (تهذيب الكمال : ٣٥١/٢٦)

وقال الحافظ الذهبي : "وقد قال البخاري فيما نقله أبو العباس النبائي: إنه قال: حدثني إسماعيل بن أبان، حدثنا عبد الله بن واقد، عن محمد بن مالك الجوزجاني، عن البراء - أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف على قبر، فقال: إخواني لمثل هذا اليوم فأعدوا". (ميزان الاعتدال : ٤/٤)

(٢٣)

قال الحافظ البدر العيني : "محمد بن مالك الجوزجاني: أبو المغيرة مولى البراء، صدوق، يخطيء كثيرا". (مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار : ٥٤٤)

وأما البراء فهو البراء بن عازب الأنصاري الدوسي. الصحابي الجليل.

قال الحافظ ابن حبان: "استصغره النبي صلى الله عليه وسلم ببدر فردّه، وكان هو وابن عمر لدة، مات سنة اثنتين وسبعين. وذكره البخاري فيمن مات ما بين السبعين إلى الثمانين". (إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال : ٦٩٠)

قلت (ابن حرجو) : وعلى هذا فرواة هذا الحديث الذي رواه الحافظ الخطيب البغدادي في تاريخه كلهم ثقات، وإن كان من بينهم من هو ضعيف إلا أنه ليس شديد الضعف مما بسببه يجعل الحديث حسنا لذاته ولا يرتقي إلى درجة الصحة.

ثم على فرض ضعف بعض الرواة في هذا الحديث فإنه له شواهد أخرى قوية خرجها الأئمة الحفاظ في كتبهم الحديثية كما تقدم مما ينبغي لنا الجزم بأن الحديث حسن لغيره - إن لم نقل إنه حسن لذاته -، ولا يحتاج إلى تحقيق آخر يخالفه.

هدم بناء الباني برد الشيخ الألباني على الشيخ الألباني (١٢)

=====

ومن جملة الأحاديث التي اختلف الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في الحكم عليها هي حديث روي عن ابن عمرو رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت ».

قلت (ابن حرجو) : وقد رواه الحافظ أبو داود الطيالسي في مسنده قلت (ابن حرجو) : وقد رواه الحافظ أبو داود الطيالسي في مسنده (٢٣٩٥)، والحميدي في مسنده (٦١٠)، وأحمد في مسنده (٦٤٩٥)، وأبو داود في سننه (١٦٩٤)، والبزار في مسنده (٢٤١٥)، وابن حبان في صحيحه (٤٢٤٠)، والطبراني في الاوط (٥١٥٥)، وفي الكبير (١٣٤١٤)، وفي مسند الشاميين (٢٥١)، وابن المقرئ في معجمه (١٧٣)، وابن منده في التوحيد (٣٠)، والحاكم في المستدرک (١٥١٥)، والقضاعي في مسنده (١٤١١)، والبيهقي في الكبرى (١٦١١٢)، وفي شعب الإيمان (٨٧٠٩)، والبعثي في شرح السنة (٢٤٠٤)، والنسائي في سننه (٩١٣٢)، ومسلم في صحيحه (٢٢٧٥) بلفظ : " كفى بالمرء إثماً أن يحبس، عمن يملك قوته"، وغيرهم.

وقد رمز له الحافظ السيوطي في الجامع الصغير (٦٢٣٧) بأنه حديث صحيح.

قلت (ابن حرجو) : هذا، ثم جاء الشيخ الألباني فاضطرب في الحكم على هذا الحديث فتارة صححه بإطلاق في موضع ثم حسنه في موضع آخر، ثم ضعفه بإطلاق في موضع آخر.

فقد صححه بإطلاق في تحقيقه لكتاب مشكاة المصابيح (٣٣٤)
فقال : "صحيح".

ثم حسنه في إرواء الغليل (٨٩٤) فقال : "فالحديث حسن والله
أعلم".

ثم صححه في نفس الكتاب في موضع آخر من "إرواء الغليل"
(٩٨٩) فقال : "صحيح".

ومع ذلك فهو قال في نفس الصفحة : "أخرجه أبو داود وغيره عن
ابن عمرو بسند ضعيف".

ثم حسنه في كتابه صحيح أبي داود (١٤٨٥) فقال : "حديث
حسن".

ثم قال : "وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير الخيواني-
بفتح المعجمة وسكون التحتية- وهو مجهول؛ وإنما حسنت الحديث، لأن
له طريقا أخرى".

ثم ضعفه في كتابه غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام
(٢٤٥) فقال : "ضعيف".

كذا في نفس الكتاب (رقم : ٢٧٠) فقال : "ضعيف".
قلت (ابن حرجو) : في الحقيقة أن الحديث كما أشار إليه الحافظ
السيوطي صحيح، وليس حسنا فضلا عن أن يكون ضعيفا كما توهمه
الشيخ الألباني رحمه الله تعالى.

هنا أريد أن أثبت صحة ما قاله الحافظ السيوطي الشافعي في
جامعه الصغير فأقول :

قد علمنا أن الحديث رواه جمع من الحفاظ في كتبهم الحديثية، ورجال هذا الحديث ثقات. وممن روى هذا الحديث الإمام أحمد في مسنده (٦٨٢٨) فإنه قال : "حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن وهب بن جابر عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت".

قال أبو عبد الرحمن الحوت الشافعي (المتوفى: ١٢٧٧هـ) في أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب (١٠٧٩): "حديث: كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت. رواه أبو داود والحاكم وغيرهما، وسنده صحيح".

وقد صححه الحافظ ابن حبان في صحيحه (٤٢٤٠)

وصححه أيضا الحافظ الحاكم في المستدرک (١٥١٥) فقال : "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووهب بن جابر من كبار تابعي الكوفة".

ورجال الإمام أحمد هم نفس الرجال لغيره من الحفاظ الذين روى هذا الحديث.

قلت (ابن حرجو) : رجال هذا الحديث كما قاله الحفاظ ثقات، لأجل ذلك صححه الحافظ السيوطي في الجامع الصغير كما تقدم.

أما قول الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٤٠٧/٣) : "ورجاله ثقات غير وهب بن جابر فهو مجهول، كما قال النسائي، ولم يرو عنه غير أبي إسحاق، وهو الهمداني، وقال الذهبي: " لا يكاد يعرف، تفرد عنه أبو إسحاق".

فأقول : بل وهب بن جابر ثقة وثقه غير واحد من الحفاظ وليس هو مجهولا كما توهمه الشيخ، وعدم علمه بحاله ليس دليلا على جرحه لأن عدم الوجدان لا يلزم عدم الوجود، والحافظ الذهبي نفسه الذي قال بعدم معرفته بوهب بن جابر فإنه قد وثقه في موضع آخر من كتبه.

وأكرر مرة ثانية أن وهب بن جابر الذي هو وهب بن جابر الخيواني الهمداني الكوفي وإن كان بعض الحفاظ جهله إلا أنه ثقة، وإليكم نصوص الحفاظ في توثيقه :

فقد سئل الإمام يحيى بن معين عن وهب بن جابر فقال ثقة.
(تاريخ ابن معين : ٨٣٤)

وقال الحافظ العجلي : "وهب بن جابر الخيواني كوفي تابعي ثقة".
(الثقات : ١٩٥٢)

وأدخله الحافظ ابن حبان في ضمن كتابه "الثقات" (٥٨٦٩)
وقال الحافظ الذهبي في الكاشف (٦١٠٤) : "وهب بن جابر الخيواني عن عبد الله بن عمرو وعنه أبو إسحاق وثق".

قلت (ابن حرجو) : وعلى هذا فالحديث إما أن يكون صحيحا لذاته كما أشار إليه الحاكم في المستدرك و الحافظ السيوطي الشافعي في الجامع الصغير والشيخ الألباني نفسه في بعض كتبه، وإما أن يكون صحيحا لغيره لوجود شواهد أخرى قوية منها ما في صحيح مسلم كما تقدم. وأما القول بأنه ضعيف فهو بعيد عن الصواب.

هدم بناء الباني برد الشيخ الألباني على الشيخ الألباني (١٣)

=====

ومن جملة الأحاديث التي اختلف الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في الحكم عليها هي حديث : "وإذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجيده فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة".

قلت (ابن حرجو) : وقد رواه الحافظ أبو داود في سننه (٤١١٥)، (٤٩٦)، (٤١١٦)، والدارقطني في سننه (٢/٢٣٠/١)، والبيهقي في الآداب (٥٧٥)، وفي الكبرى (٣٣٤٥)، وفي معرفة السنن والآثار (٤٠٦٦)، وأبو نعيم في الحلية (٢٦/١٠)، والبغوي في شرح السنة (٤٠٧/٢)، وأحمد في مسنده (٦٧٥٦) بلفظ : "وإذا أنكح أحدكم عبده أو أجيده فلا ينظرن إلى شيء من عورته فإن ما أسفل من سرتة إلى ركبتيه من عورته".

وقد رمز له الحافظ السيوطي الشافعي في الجامع الصغير له بأنه حديث صحيح.

قلت (ابن حرجو) : هذا، ثم جاء الشيخ الألباني فاضطرب في الحكم على هذا الحديث فتارة حسنه بإطلاق في موضع، ثم ضعفه بإطلاق في موضع آخر.

فقد حسنه الشيخ الألباني بإطلاق في تحقيقه لمشكاة المصابيح (٣١١١) فقال : "حسن".

وكذا حسنه في إرواء الغليل (١٨٠٣) فقال : "حسن".

كذا حسنه في صحيح أبي داود (٥١٠) فقال : "إسناده حسن".
ثم العجيب أن الشيخ ضعفه بإطلاق في كتابه ضعيف الجامع الصغير (٥٣٣) فقال : "ضعيف".
وكذا ضعفه في سلسلة الاحاديث الضعيفة (٩٥٦) فقال :
"ضعيف مضطرب".

قلت (ابن حرجو) : في الحقيقة أن الحديث كما أشار إليه الحافظ السيوطي في الجامع الصغير أنه صحيح، فلا التفات إلى من اضطرب في الحكم عليه. لأن الأحاديث الواردة في هذا الباب يقوي بعضها بعضا، فلا حاجة إلى النظر إلى أفرادها فقط، بل لا بد من اعتبار جميع ما روي فيه.
وقد أعله الشيخ الألباني بأنه فيه راو اسمه سوار بن داود فقال في سلسلة الاحاديث الضعيفة (٩٥٦) : "يروي سوار بن داود أبو حمزة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فرواه هكذا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي وعبد الله بن بكر السهمي - المعنى واحد - قالوا: حدثنا سوار به. أخرجه الإمام أحمد (رقم ٦٧٥٦) عنهما معا هكذا، وأخرجه الدارقطني (٨٥) وعنه البيهقي (٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩) والخطيب في " تاريخ بغداد " (٢ / ٢٧٨) وكذا العجلي في " الضعفاء (١٧٣ - ١٧٤) عن السهمي وحده". اهـ

قلت (أبو سابق) : وأما سوار بن داود فهو سوار بن داود المزني أبو حمزة الصيرفي البصري صاحب الحلي. روى عن: ثابت البناني، وحرب بن قطن بن قبيصة بن المخارق الهلالي، وطاووس بن كيسان، وعبد العزيز بن أبي بكرة، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن شعيب (د ق) . روى عنه:

إسماعيل بن عليّة (د) ، وسليمان بن سليمان الغزال، وسهل بن أسلم العدوي، وسهل بن تمام بن بزيّع، وأبو عتاب سهل بن حماد الدلال، وعبد الله بن بكر السهمي، وعبد الله بن المبارك، وأبو علي عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، وقرّة بن حبيب القنوي، ومحمد بن بكر البرساني (د) ، وأبو حمزة محمد بن ميمون السكري، ومسلم بن إبراهيم الأزدي، والنضر بن شميل (ق) ، ووكيّع بن الجراح (د). انظر (تَهذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ : ٢٦٣٦)

قال الحافظ ابن أبي حاتم : "حدثنا عبد الرحمن قال ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال: سوار أبو حمزة الصيرفي ثقة". (الجرح والتعديل : ٢٧٣/٤)

وقد أدخله الحافظ ابن حبان في ضمن كتابه "الثقات" (٨٣٩٠) وقال الحافظ المزني : "قال أبو طالب، عن أحمد بن حنبل: شيخ بصري لا بأس به". (تَهذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ : ٢٦٣٦) وقال الحافظ الذهبي : "سوار بن داود أبو حمزة الصيرفي البصري صاحب الحلبي عن عطاء وطاوس وعنه وكيع ومسلم وثقه بن معين وقال الدارقطني لا يتابع على أحاديثه". (الكاشف : ٢١٩٠) وقال أيضا : "سوار بن داود أبو حمزة وقيل داود ابن سوار كما تقدم صالح الحديث". (المغني في الضعفاء : ٢٦٩٦) وقال الحافظ المزني : "روى له أبو داود، وابن ماجه". (تَهذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ : ٢٦٣٦)

قلت (ابن حرجو) : وقد روى لسوار بن داود هذا كل من الإمام أحمد في مسنده (٦٦٨٩)، وأبو داود في سننه (٤٩٥)، والدارقطني في سننه (٢/٢٣٠/١)، والحاكم في المستدرک (٧٠٨)، والبيهقي في الكبرى (٣٣٥٩)، والضياء في الاحاديث المختارة (١٧٣٤)، والبغوي في شرح السنة (٥٠٥).

قلت (ابن حرجو) : بهذه النقول تبين أن سوار بن داود مع كون بعض الحفاظ ضعفه إلا أن الأكثر وثقه.

وقد قال الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش في تحقيقه كتابه الاحاديث المختارة (١٧٣٤) : "إسناده حسن".

وقد قال الشيخ عبد القادر الأرناؤوط في تحقيقه لحديث فيه سوار بن داود : "وإسناده حسن". (تحقيق جامع الأصول : ٣٢٤٣/١٨٧/٥) وأما وهم وكيع في سوار بن داود حيث ذكره بأنه داود بن سوار فليس فيه قدح في الحديث بعد معرفة كون داود هذا هو سوار بن داود وخاصة هناك أحاديث في هذا الباب رواها الأئمة الحفاظ مثل الإمام أحمد في مسنده (٦٦٨٩) والدارقطني في سننه (٢/٢٣٠/١) وغيرهما صرح فيها ذكر سوار بن داود.

فبهذا يتضح أن الحديث كما قاله الحافظ السيوطي صحيح، وذلك إما أن يكون صحيحا لذاته لعدم القدح فيه، وإما أن يكون صحيحا لغيره بوجود شواهد أخرى قوية يشد بعضها بعضا.

هدم بناء الباني برد الشيخ الألباني على الشيخ الألباني (١٤)

=====

ومن جملة الأحاديث التي اختلف الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في الحكم عليها هي حديث : "إن الله تبارك وتعالى خلق آدم، ثم مسح ظهره يمينه، فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للجنة، وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره، فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للنار، وبعمل أهل النار يعملون، فقال رجل: يا رسول الله، ففيم العمل؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله إذا خلق العبد للجنة، استعمله بعمل أهل الجنة، حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخله به الجنة، وإذا خلق العبد للنار، استعمله بعمل أهل النار، حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار، فيدخله به النار".

قلت (ابن حرجو) : هذا الحديث رواه الإمام مالك في الموطأ (٢٦١٧) وهذا لفظه، وأحمد في مسنده (٣١١)، وأبو داود في سننه (٤٧٠٥)، والترمذي في سننه (٣٠٧٥)، وابن أبي عاصم في السنة (١٩٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٨٨٦)، وأبو الشيخ في ذكر الأقران (٢٤٢)، والحاكم في المستدرک (٧٤)، (٣٢٥٦)، (٤٠٠١)، واللالكائي في شرح أصول اهل السنة (٩٩٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٧١٠)، وفي القضاء (٦١)، والضياء في الأحاديث المختارة (٢٨٩)، والبغوي في شرح السنة (٧٧/١٣٨/١) وابن حبان في صحيحه (٦١٦٦) وغيرهم.

وقد حسن هذا الحديث الإمام الترمذي فقال في سننه (٣٠٧٥)
فقال : "هذا حديث حسن و مسلم بن يسار لم يسمع من عمر وقد ذكر
بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلا مجهولا".
بل صححه الحافظ الحاكم في مستدركه (٣٢٥٦) فقال :
"الحديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه".

قلت (ابن حرجو) : " هذا، ثم جاء الشيخ الألباني فاضطرب في
الحكم على هذا الحديث فتارة ضعفه بإطلاق في موضع، وتارة حسنه في
موضع آخر.

فضعفه في كتابه ضعيف الجامع الصغير (١٦٠٢) فقال :
"ضعيف".

وضعه كذلك في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣٠٧١) فقال :
"ضعيف".

وذكره أيضا في كتابه ضعيف سنن الترمذي (٣٧٧/١) والعجيب
أنه قال فيه : "هذا حديث حسن".

ثم الأعجب من ذلك أن الشيخ صححه في تحقيقه لشرح العقيدة
الطحاوية (٢٦٦) فقال : "صحيح لغيره".

قلت (ابن حرجو) : وقد أعله الشيخ الألباني بقوله في السلسلة
الضعيفة (٧٢/٧) : "وفيه أن مسلم بن يسار هذا، ليس من رجال
الشيخين، ثم إنه لا يعرف، فقد قال الذهبي نفسه في ترجمته من "الميزان":
"تفرد عنه عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب" وهذا معناه أنه
مجهول".

وقوله في نفس الصفحة : "ونعيم بن ربيعة هذا لا يعرف كما قال الذهبي، وهو الرجل المجهول الذي أشار إليه الترمذي آنفاً، فهو علة الحديث".

قلت (ابن حرجو) : في الحقيقة أن الحديث كما أشار إليه الإمام الترمذي بأنه حديث حسن. والإمام قد ذكر علته في سننه ومع ذلك حسنه فيه، وذلك ليس إلا أن الإمام اعتبر أحاديث أخرى دون النظر إلى هذا الحديث فقط، فيكون حسناً لذاته أو لغيره، وأما الضعف فلا ينبغي القول به.

انتهى.